بنك فيصل الإسلامي المصري
رائد العمل المصرفي الإسلامي

" فيصـل الإسـلامي" يُصدر تقريره الثالـث للاستدامـة لعـام ٢٠٢٤م

السيد الأستاذ/ عبد الحميد أبو موسى
محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري

في خطوة تعكس التزامه العميق بالممارسات المستدامة، أصدر بنك فيصل الإسلامي المصـري تقريره الثالث للاسـتدامة عن عام ٢٠٢٤، مسـتنداً في ذلك إلي معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وأهداف التنمية المسـتدامة للأمم المتحدة (UN-SDGs)، وبما يؤكد علي استمرار جهوده في دعم رؤية مصر ٢٠٣٠ ويتوافق مع خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦.

ويُجدد التقرير التزام البنك الراسخ بتعزيز الشفافية والإفصاح، وتطبيق أعلى المعايير الأخلاقية والمهنية، بما يعزز مكانته الرائدة في قطاع الصـيرفة الإسـلامية ووضـعه ضـمن أهم البنوك العاملة في السـوق المصـرفي. كما يسـتعرض التقرير أبرز إنجازات البنك ومبادراته في مجالات الممارسـات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسـسـية خلال عام ٢٠٢٤، وذلك في إطار سـعيه لتعزيز تواصله مع كافة أصحاب المصلحة من خلال تقارير دورية موثوقة.

وقد أكد السـيد/ عبد الحميد أبو موسـى - محافظ البنك - على التزام البنك بتبني أفضـل ممارسـات ومعايير الاسـتدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في مختلف عملياته اليومية بإعتبارها محوراً اسـتراتيجياً في خطط وأعمال البنك، فضـلا عن وجود قناعة راسـخة للبنك بمسـؤوليته تجاه المجتمعات التي يخدمها، وسـعيه لتحقيق نمو متوازن ومسـتدام لكافة الأطراف ذات العلاقة.

واضـاف سـيادة المحافظ بأن البنك واصـل دمج مبادئ الاسـتدامة بشـكل منهجي في كافة أنشـطته، مع الالتزام الكامل بالأطر الوطنية والدولية، ومنها المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام الصادرة عن البنك المركزي المصري (CBE)، ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)، وتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المرتبطة بتغير المناخ (TCFD)، بالإضافة إلى المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)

وفي إطار مسـاعيه لتعزيز الأثر الإيجابي لعملياته التمويلية، أشـار السـيد/ أبو موسـي – إلي أن البنك قد وجه جهوده نحو تمويل مشـروعات ذات تأثير بيئي واجتماعي ملموس في مجالات الطاقة المتجددة، والمياه، والصـحة، والتعليم، والبنية التحتية. وأكد بأن "سـياسـة التمويل المسـتدام" أصبحت جزءًا لا يتجزأ من منهجية البنك التمويلية، حيث تُراعى فيها مبادئ الشـريعة الإسـلامية إلى جانب القوانين المحلية والمعايير الدولية ذات الصلة.

كما تبنى البنك حلولاً تمويلية مرنة تراعي احتياجات مختلف القطاعات الاقتصـادية، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية الحيوية التي تُعد ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، دعمًا لجهود الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنمو الشامل.

وبالنسبة لجهود البنك في الحد من التأثيرات البيئية لأنشطته، أكد سيادة المحافظ - علي التزام البنك بتطبيق كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لخفض الانبعاثات الكربونية في جميع النطاقات بما يتماشي مع الأهداف الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري (Global warming) والتحول إلى مصادر طاقة متجددة ونظيفة وذات انبعاثات كربونية منخفضة، إلى جانب سعيه الدؤوب نحو تطوير نظام إدارة البيانات وتعزيز إجراءات الإبلاغ عن البصمة الكربونية وإدارتها بكفاءة وفعالية بما يتيح إعداد مقارنات سنوية موثقة وشفافة لحجم الانبعاثات...وقد انعكست هذه الجهود في تنفيذ مجموعة من المبادرات لتحسين كفاءة استهلاك الكهرباء والمياه، وترشيد استخدام الموارد، وتقليل النفايات، وتعزيز عمليات إعادة التدوير، والحد من تسرب غازات التبريد، إلى جانب تعزيز وعي الموظفين ومشاركتهم الفعالة في هذه المبادرات... وحرصاً من البنك علي ضمان تحقيق الأهداف المرتبطة بهذه المبادرات، فقد حدد هدفًا استراتيجيًا يقضي بخفض الانبعاثات المطلقة ضمن النطاقين ١ و٢ بنسبة ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستويات عام الأساس ٢٠٢٢. وقد نجح البنك في تحقيق تقدمًا ملموسًا في هذا المسار بعد أن تمكّن في عام ٢٠٢٤ من تحقيق خفض فعلي بنسبة ٢١,٦٤٪ من إجمالي المستهدف.

وعلى صعيد آخر، كشف أبو موسى عن أن البنك بصدد الانتهاء من إنشاء نظام متكامل للإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS) يهدف إلى رصد وتقليل التأثيرات السلبية المحتملة لأنشطته وتعظيم الأثر الاجتماعي والبيئي الإيجابي، في إطار منظومة مصرفية مسؤولة ومستدامة.

واختتم أبو موسى تصريحاته بالتأكيد على أن بنك فيصل الإسلامي يمضي قدمًا في مسيرته نحو التكامل بين الأهداف الاقتصادية والتنموية والبيئية والاجتماعية، بما يعزز مكانته كمؤسسة مالية رائدة في تبني ممارسات الاستدامة والتمويل الأخضر في السوق المصرفية المصرية والإقليمية.